

الفصل الثامن

الجيش والأسطول

obeyikandi.com

الفصل الثامن الجيش والأسطول

الجيش^(١) :

لا يمكن دراسة الجيش في مصر الإسلامية مستقلاً عن الجيش الإسلامي الكبير فقد كانت الكتائب العربية في مصر فرقةً من جيش كبير هو جيش الإسلام. وقد بدأ الجيش كمؤسسة مثل غيرها من المؤسسات في مصر الإسلامية بداية متواضعة ثم نمت حتى بلغت مرحلة متقدمة في جميع جوانبها. ولما كان عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكثرت الأعمال ، قام عمر رضي الله عنه بتأسيس ديوان الجند سنة ١٥هـ / ٦٣٦م^(٢) ، وقيل سنة ٢٠هـ / ٦٤٠م^(٣) وجعل للجند رواتب مخصصة وإعاشة مفروضة لأولادهم ، وحظر عليهم مزاولة الأعمال الأخرى " فلا يزرعون ولا يزارعون"^(٤).

وكان الخليفة بحكم ولايته العامة قائداً للجيش ، ولكن الخلفاء لم يقومون بهذه المهمة إلا نادراً ، حيث كانوا ينيبون عنهم من يتحرون فيهم الرأي والشجاعة والنجدة والتريث والأمانة والاستقامة ، وغيرها من الصفات اللازمة للقيادة العسكرية^(٥). ومثال ذلك عمرو بن العاص الذي قاد جيش الفتح الإسلامي لمصر وكانت قيادة الجيش والولايات تعود إلي الوالي ، فكان اهتمامه يعود حول عدد الجيش ، ورواتبه وأمور معيشتة ، وجهازه للحرب ونظم القتال وغير ذلك.

(١) يطلق لفظ الجيش على الجند ، كما يطلق على جماعة من الناس أو الحرب أو السائرين إلى الحرب أو غيرها ، الزبيدي : تاج العروس ، ابن منظور : لسان العرب ، ج ١ ص ٢ .
(٢) الطبري : تاريخه ، ج ٣ ص ٦١٣ .
(٣) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٨٠ .
(٤) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص ٢١٧ ، البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١١٤ .
(٥) الطبري : تاريخه ، ج ٣ ص ٤٤٥ .

وقد بدأت الخطوات الأولى في تنظيم الجيش العربي الإسلامي في عصر الراشدين ، وروى عن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إذا فتح الله عليكم مصر فاتخذوا فيها جنداً كثيفاً فذلك الجند خير أجناد الأرض ، وقال أبو بكر رضي الله عنه : ولما ذلك يا رسول الله ؟ ، قال: لأنهم وأزواجهم في رباطٍ إلى يوم القيامة"^(١)

وكان عمرو بن العاص أول من دون ديواناً للجند في مصر ، ثم دون عبد العزيز مروان تدويناً ثانياً (٦٥-٨٣ هـ / ٦٨٤-٧٠٢ م)^(٢) ، ودون قرّة بن شريك (٩٠-٩٦ هـ / ٧٠٨-٧١٤ م) التدوين الثالث سنة (٩٥هـ/٧١٣ م) ، ودون بشر بن صفوان (١٠١ - ١٠٢ هـ / ٧١٩ - ٧٢٠ م) التدوين الرابع^(٣).

وكان الجند يثبتون في هذا الديوان حسب قبائلهم التي ينتمون إليها ، وكان أهل الديوان في مصر زمن الخليفة معاوية بن أبي سفيان (٤١ - ٦٠ هـ / ٦٦١-٦٧٩ م) أربعين ألف^(٤).

وكان الجيش في مصر الإسلامية منذ الفتح حتى نهاية الدولة الأموية من العنصر العربي في غالبية ، أما خلال عصر الدولة العباسية جدت عناصر فارسية دونت في الديوان مع العرب ، ثم ظهر عنصر آخر طغي على العنصر العربي والفارسي ، وهم الأتراك الذين استكثر منهم الخليفة العباسي المعتصم بالله (٢١٨-٢٢٧ هـ / ٨٣٣-٨٤١ م)^(٥) وأثبتهم في الديوان ، وعلاوة على ذلك أن المعتصم أمر واليه على مصر في تلك الفترة كيدر نصر بن عبد الله (٢١٧ - ٢١٩ هـ / ٨٣٢ - ٨٣٤ م) بإسقاط العرب من الديوان ففعل ذلك كيدر^(٦).

وكان عطاء الجند يغنيهم عن الاشتغال بحرفة أخرى تشغلهم عن القتال والحرب وكان يراعي في تقدير العطاء ثلاثة وجوه : أحدها عدد من يعوله الفرد والثاني عدد ما

(١) أبو المحاسن: النجوم ، ج ١ ص ٧٤ ، المقرئزي: الخطط ، ج ١ ص ٢٤ .

(٢) المقرئزي : الخطط ، ج ١ ص ٩٤ .

(٣) الكندي : الولاة ، ص ٧٠ ، ٨٥ ، ٩٢ .

(٤) سيدة كاشف : عصر الولاة ، ص ٥٦ .

(٥) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ١٢٠ .

(٦) الكندي : ولاة مصر ، ص ٢١٧ .

عنده من الخيل وغيرها ، والثالث ظروف المكان الذي يعيش فيه أهل الجندي من الغلاء والرخص^(١) .

ولم يستمر عطاء الجند على حال واحد ، فالخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه أول من زاد، ولكن هذه الزيادة لم تستمر بعده فبعض الخلفاء أبقاها والبعض منعها ، فعلي سبيل المثال نجد أنه عندما سافر عبد العزيز بن مروان والي مصر (٦٥-٨٦هـ/٦٨٤-٧٠٥م) إلى أخيه عبد الملك بن مروان سنة ٦٧هـ/٦٨٦م زاد عابس بن سعيد . صاحب الشرطة . في اعطيات الجند ، وعندما عاد عبد العزيز بن مروان قال له: " ما حملك على ذلك ؟" ، قال عابس: "أردت أن أثبت وطأتك ووطأة أخيك ، فإن أردت أن تنقصه ، فانقصه" ، فقال عبد العزيز بن مروان: " ما كنا لنرد عليك شيئاً فعلته"^(٢) .

وفي عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز (٩٩-١٠١هـ / ٧١٧-٧١٩م) نجده يكتب إلي والي مصر أيوب بن شرحبيل (٩٩-١٠١هـ) بزيادة عطاء الجند^(٣) ، ثم يأتي بعد ذلك الخليفة يزيد بن عبد الملك (١٠١-١٠٥هـ/٧١٩-٧٢٣م) بمنع هذه الزيادة^(٤) ، وأثناء ولاية حفص بن الوليد على مصر في ولايته الثانية (١٢٤-١٢٧هـ / ٧٤١-٧٤٤م) صار عطاء الجند اثني عشر إردباً^(٥) ، ويذكر الكندي: "أنه في خلافة مروان بن محمد (١٢٧-١٣٢هـ/٧٤٤-٧٤٩م) قطع العطاء عن أهل مصر سنة ، ثم كتب إليهم كتابا يعتذر فيه ، ثم أرسل لهم بعطاء سنتين"^(٦) .

وكان العرفاء يتسلمون الاعطيات ويتولون تفريقها على الجندي في أول كل سنة

هجرية^(٧) .

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٠٦ .

(٢) هويدا رمضان : المجتمع المصري ، ج ١ ص ٢٨٢

(٣) الكندي : الولاة والقضاة ، ص ٦٨ .

(٤) الكندي : الولاة ، ص ٨٢ .

(٥) سيدة كاشف : عصر الولاة ، ص ٥٦ ، إبراهيم حركات : السياسة والمجتمع ، ص ١٩٤

(٦) الكندي : الولاة ، ص ٨٢

(٧) سيدة كاشف : عصر الولاة ، ص ٥٦

أما عن أعداد الجيش الإسلامي في مصر خلال عصر الولاة فنجد أنه زاد هذا العدد على مر الزمان ، ففي عهد معاوية بن أبي سفيان كان عتبة بن أبي سفيان قائد حامية الإسكندرية (٤٣ - ٤٤ هـ / ٦٦٣ - ٦٦٤ م) وتحت قيادته ١٢ ألف جندي ، بينما كان جيش مصر كاملاً أثناء الفتح وبعده مباشرةً يتراوح ما بين ١٢ ، ١٥ ألفاً من الجنود^(١).

وكان كل والي جديد يتولي مصر يصاحبه عدد من الجنود فيذكر أبوالمحاسن: "أن حميد بن قحطبة عندما تولى مصر من قبل أبو جعفر المنصور سنة (١٤٣ هـ / ٧٦٠ م) دخلها ومعه عشرون ألفاً من الجند ، وعندما تولى مصر موسى بن يحيى من قبل هارون الرشيد سنة (١٧٢ هـ / ٧٨٨ م) قدم إليها ومعه عشرة آلاف من الجند"^(٢).

هذا وقد لاقى الجيش في مصر الإسلامية الكثير من اهتمام الولاة ، فنجد أن أحمد بن طولون (٢٥٤ - ٢٧١ هـ / ٨٥٩ - ٨٨٤ م) كان من أجلّ أعماله هو الاهتمام بإعداد جيش قوي يعتمد عليه ، ويدين بالولاء له ، وذلك لرغبته في إيجاد قوات تأتمر بأمره ، فاستغل الظروف المحيطة بالخلافة العباسية حين خرج عيسى بن شيخ عامل فلسطين والأردن ، وأعلن عدم طاعته للخليفة العباسي واستولي على بعض المدن والأموال ، فكتب الخليفة المعتمد بالله العباسي إلي أحمد بن طولون أن يعينه في القضاء على عيسى بن شيخ ، وانتهاز ابن طولون هذه الفرصة فأكثر من قواته وكون جيشاً بعد أن أمر الخليفة عامل الخراج أحمد بن المدير بمده بالأموال اللازمة^(٣).

وبذلك تمكن ابن طولون من إنشاء جيشاً قوياً قائماً في الحرب والسلام إذ كانت الحرب خرج لتحقيق أهدافه ، وإذا كان السلم كان عدته في إقرار الأمن وقمع الفتن الداخلية ، وأصبح لمصر الإسلامية جيشاً نظامياً لأول مرة مستقل عن الخلافة ويخضع لأمرها مباشرةً^(٤).

(١) سيدة كاشف : فجر الإسلام ، ص ٨٠.

(٢) هويدا رمضان : المجتمع في مصر الإسلامية ، ص ٢٧٧.

(٣) حسن محمود : مصر في عصر الطولونيين ص ٢٦.

(4). Zaki Hassan : Les Tulunies , Paris , 1993, P.165.

كان جيش مصر الإسلامية يتكون في غالبيته من العرب بجانب بعض العناصر الأخرى التي دخلت في الإسلام ، أما خلال العصر الطولوني فكان الجيش خليطاً من عناصر متعددة من الأتراك والسودانيين^(١) ، ومن العرب أيضاً حيث استخدم منهم ما يقرب من ٧٠٠٠ من المتطوعين وقد بالغ ابن طولون في زيادة عدد الجيش ، حيث يذكر أن الجيش المصري في عهده بلغ نحواً من مائة ألف ، وأسند قيادته إلي ضباط أترك وكان يدرّبهم تدريباً شاقاً ، ويكبح جماح الفتنة في صفوفهم بالقسوة والعنف^(٢) ، وساعدته الظروف حيث كانت فتوحاته وتوسعاته فتحاً لباب الرزق الواسع أمام جنوده مما جعله يغدق عليهم دون حساب ويدفع لهم مرتباتهم في حينها^(٣) .

وخلال العصر الإخشيدي كان الجيش يتألف من أترك وسودانيين ومغاربة وماليك من أجناس مختلفة ، وبلغ عدد الجيش الإخشيدي أربعمائة ألف جندي في مصر والشام^(٤) ، وفي عهد كافور الإخشيدي (٣٥٥-٣٥٧هـ/٩٦٥-٩٦٧م) ضم إلي الجيش عدداً كبيراً من السودانيين^(٥) .

وخلال العصر الفاطمي كان ديوان الجيش يتألف من قسمين هما : الأول ديوان الجيش ويتولى تفقد أحوال الجنود ، فمن نجح منهم في العرض عرضت دوابه فكان لا يثبت منها إلا الجيد ، ويهتم هذا القسم أيضاً بأخبار الأجداد من حيث الحياة والموت والمرض والصحة وعمل أوراق أصحاب الجرايات ، والثاني ديوان الرواتب ويشمل أسماء كل مرتزق ، ويشمل راتب الوزير ، وحاشية الخليفة وأرباب الرتب ، وقاضي القضاة ، وخطباء الجوامع ، والشعراء وأرباب الدواوين ، والمستخدمين والموظفين في القصور^(٦) .

(١) حسن محمود : مصر في عهد الطولونيين ، ص ٢٨ .

(٢) البلوي : سيرة ابن طولون ، ص ٩١ .

(٣) ابن سعيد : المغرب ، ص ٩١ ، هويدا رمضان : المجتمع المصري ، ج ١ ص ٢٧٨ .

(٤) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ج ٢ ص ١٥٥ ، أبو المحاسن : النجوم ، ج ٣ ص ٢٥٢ .

(٥) المقرئزي : الخطط ، ج ١ ص ٩٤ ، سيدة كاشف : عصر الإخشيديين ، ص ٢٤٦ .

(٦) المقرئزي : الخطط ، ج ٢ ص ١١٤-١١٦ .

أما عن فن القتال أو التكتيك العسكري فقد تطور مع تطوره فكان الجيش يتبع في أول الأمر نظام الصف في القتال^(١).

ويبدأ القتال بين الجيشان المتحاربين معتمداً على الشجاعة الفردية دون رابطة قوية بين وحدات الجيش ، ولكن اقتضت الضرورة المتعلقة بزيادة العدد وتنوع الأسلحة إلي اتباع نظام حربي آخر غير نظام المبارزة الفردية ، وهو نظام عرف باسم "التبعية"^(٢) ، التي تعني عسكرياً آخر وراء العسكرو على حسب الخطط الحربية كان الجناحان يجب نشرهما على نطاق واسع لتحاشي وقوعهما في الكمين^(٣).

وإلي جانب هذه الأنظمة التي كان يتبعها الجيش في القتال كان الجيش يتألف من وحدات ، وفي ذلك يذكر المسعودي: " أن الجند ما بين الثلاث نفر إلي الخمسمائة يطلق عليهم "السرايا" وهي التي تخرج بالليل وإذ كانت تخرج بالنهار فهي "السوارب" قال تعالي: ﴿ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخَفٌّ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ ﴾^(٤) ، وما زاد على الخمسمائة إلي دون الثمانمائة يطلق عليهم المناسر ، وأما الجيش فأقله ثمانمائة وإذا كان ما بين ٨٠٠ إلي ١٠٠٠ فهو الخشخاش ، وإذا بلغ ٤٠٠٠ فهو الجيش الجحفل وإذا بلغ ١٢٠.٠٠٠ فهو الجيش الجرار"^(٥)

وكان الجيش يقسم إلي فرق وقد اقتبس العرب الكثير من أساليب الفرس أو البيزنطيين حتى إذا كان العصر الأموي فاقهم في القدرة العسكرية ، وبلغ الجيش الإسلامي قمة التنظيم خلال العصر العباسي ، حيث كان من أحسن الجيوش النظامية في العالم

(١) يذكر ابن خلدون أن العرب إنما كانوا يعرفون الكر والفر ، ولكن روح الجهاد عند المسلمين ورغبتهم فيه ومن ثم قتالهم مع الأعداء كانوا يقاتلون زحفا ولذا اتبعوا أسلوب الصف ، وجاء في القرآن الكريم (إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص) سورة الصف ٦٤ ، ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٥ .
(٢) يقوم نظام التبعية على أساس تقسيم الجيش إلى مقدمة وقلب وميمنة وميسرة وساقة ، ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٠٤ .

(٣) عبد المنعم ماجد : الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى ، ص ٧٣ .

(٤) سورة الرعد : من الآية ١٠

(٥) المسعودي : التنبيه والإشراف ص ٢٧٠ ، ٢٧١ ، محمد بطاينة : في الحضارة الإسلامية ، ص ١١٦

خبرة وكفاية وقدرة على القتال ، وكانت الوحدات تتميز بالرايات وكان لكل منها قائد وتسمى بأسماء تدل على مهامها^(١) ، وكانت تتميز أحياناً بالأسلحة^(٢).

وكما تطور التكتيك العسكري تطورت أيضاً أسلحة الجيش فقد رأينا أن أسلحة الجيش الذي فتح مصر كانت بدائية فقد شملت الخيام ، والرايات بجانب الكوسات والطبول ، وكانت عدة الجيش أيضاً تضم الإبل والبغال للركوب وحمل الأمتعة والمواد وتضم الخيل للقتال ، وقد بلغت العناية بالخيول درجة كبيرة حيث حض الإسلام على إعداد العدة ورباط الخيل في سبيل الله ، قال تعالى: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ... ﴾^(٣).

وشملت الأسلحة الدروع والحراب والقسي والسهام والسيوف للرجالة ، والسيوف والرماح والدروع للفرسان ، كما استخدموا الدبابات والمنجنيقات واستعملوا النفط أو النار الإغريقية^(٤).

وكانت جميع هذه الأسلحة تخضع للتطوير والتحديث حتى تكون فاعليتها أحسن وفائدتها أكبر ، وكان الجيش نفسه يؤخذ بالتدريبات ، وكان عرض الجيش واحداً من أساليب العناية به ورفع مستوي فعاليته القتالية ، ويذكر ابن عبد الحكم "أن المسلمون في مصر اتخذوا فضاء كانوا يدرّبون فيه خيولهم جعلوه ما بين نهر النيل وحتى منطقة نزولهم وسكناهم"^(٥).

الأسطول:

الأسطول^(٦) الإسلامي يحيط بنشأته بعض الغموض وقد ساهمت مصر بنصيب موفور في إنشائه ، حيث كانت هناك الحاجة الماسة لوجود قوة بحرية دفاعية لمواجهة

(١) الطبري : تاريخه ، ج٤ ص ١١ .

(٢) محمد ضيف الله بطاينة : تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ، دار الفرقان ، الأردن ١٩٨٥ ، ج١ ص ١١٣ .

(٣) سورة الأنفال: من الآية ٦ .

(٤) كلود كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، ص ١١٦ .

(٥) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٣٢ .

(٦) الأسطول : لفظ يوناني استعمله العرب في التعبير عن المراكب البحرية ، سعاد ماهر : البحرية ، ص ٢٧٢ ، ٢٧١ .

الخطر البيزنطي الماثل في ثغور المسلمين ، فاتخذ المسلمون في بادئ الأمر وسائل دفاعية كانت الأساس لما عرف بنظام الرباط ، الذي اعتمد عليه العرب في الدفاع البحري ، وحظيت سواحل مصر - الإسكندرية ورشيد واليرلس وتنبس ودمياط - بقلع ومحارس شحنت بالحاميات المرابطة^(١).

وقد بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلي عمرو بن العاص أن لا يغفل أمر الإسكندرية ، وأن يكتف رابطتها ولا يأمن البيزنطيين عليها ، وكان يبعث في كل سنة غازية من أهل المدينة ترابط بها ، وكان عمرو قد جعل نصف الجند معه في الفسطاط ، وقسم النصف الثاني قسمين كان كل قسم يربط ستة أشهر في رباط الإسكندرية^(٢).

ثم مضت مرحلة الدفاع البحري بوسائل برية عندما فشلت بيزنطة في استرداد الساحل الشامى سنة ٢٣هـ/ ٦٤٣م ، والمصري سنة ٢٥هـ / ٦٤٥م لقوة الدفاع العربي الإسلامي^(٣).

ولذا كانت هناك الحاجة لركوب البحر ، فوجد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه يعزم على ذلك ويأذن لمعاوية بذلك مع اتخاذ الحيطة والحذر ، وألا يجبر الناس علي ركوب البحر ، وأن يعد الجيوش لتكون في السواحل تحرسها في حال غياب الجند في البحر ، فيرغب الناس في سكن السواحل وتكبر عمارتها ويشتد بها أزر سلاح البحرية ، ففعل معاوية^(٤).

وصار البحر المتوسط منذ عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه مطية للمسلمين ولم تهمل الدولة نظام المرابطة وتحصين السواحل ، وكان الاهتمام بالأسطول متفاوتاً بين عهد وعهد وبين بلد وبلد من ديار المسلمين ، وغزا المسلمون قبرص ورودس وصقلية وكريت وغيرهم ، وكان عبد الله بن سعد بن أبي سرح والى مصر من قبل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه قد حارب البيزنطيين في معركة ذات الصواري سنة ٣٤هـ / ٦٥٤م ، وتشير

(١) العدوي : الأساطيل العربية ، ص ١٢ ، سالم والعبادي : تاريخ البحرية الإسلامية ، ص ٥.

(٢) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٩٢.

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ج ١ ص ١٥٠ ، سالم ، العبادي : تاريخ البحرية الإسلامية ، ص ١٨، ١٧.

(٤) الطبري : تاريخه ، ج ٤ ص ٢٦٠ ، سيده كاشف : مصر في فجر الإسلام ، ص ٨٩.

المصادر إلى أن معاوية بن أبي سفيان خرج مع أهل الشام ومصر في أسطول من مائتي مركب^(١) ، وتولى قيادة هذا الأسطول عبد الله بن سعد مستهدفاً مهاجمة الدولة البيزنطية في أراضيها ، ولما بلغت هذه الأنباء الإمبراطور قنسطانز . أخو هرقل . اتخذ أهبطه لمعركة حامية ، وأعد أسطولاً بلغت عدته ٥٠٠ سفينة ، وقيل ٦٠٠ سفينة^(٢) ، وفي رواية المسعودي بلغ عدة الأسطول البيزنطي ١٠٠٠ سفينة حربية فيها الخيل والخزائن والعدد يريد الإسكندرية^(٣) ، وذلك انتقاماً من المسلمين لما أصابهم على أيديهم في أفريقية^(٤) .

والتقى الأسطولين في البحر ، في معركة عنيفة ، فربط المسلمون سفنهم بعضها إلى بعض وحولوا المعركة البحرية إلى معركة برية ، وقتل من الجانبين أعداداً هائلة ، حتى انتهت المعركة بانتصار حاسم للمسلمين ، وسميت هذه الغزوة ذات الصواري لكثرة المراكب وصواربها واجتماعها^(٥) ، وبهذا الانتصار الحاسم ثبت للمسلمين السيطرة على حوض البحر المتوسط والتفوق على البيزنطيين^(٦) .

واستفادت الدولة في هذه الفترة من خبرات سكان مصر القدامى واستعانت بما عندهم من المراكب في الغزوات التي قامت في البحر^(٧) ، إلا أن الدولة لم تركز إلى ذلك طويلاً بل باشرت إقامة دور الصناعة البحرية ووظفت فيها خبرات الذين صاروا من رعاياها من الأمم ذات الخبرة البحرية السابقة^(٨) .

وقد ازدادت أهمية الأسطول الإسلامي منذ أن أسس مسلمة بن مخلد الأنصاري والي مصر (٤٧-٦٢ هـ / ٦٦٧-٦٨١ م)^(٩) من قبل معاوية دار صناعة بجزيرة الروضة سنة (٥٤ هـ / ٦٧٢ م) ، وكانت تسمى بدار صناعة الجزيرة ، ثم سميت بدار صناعة الروضة في

(١) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٩٠ .

(٢) سالم والعبادي : تاريخ البحرية ، ص ٢٨ .

(٣) المسعودي : التنبيه ، ص ١٣٥ .

(٤) الطبري : تاريخه ، ج ٥ ص ٦٩ .

(٥) الكندي : ولاة مصر ، ص ٣٦ ، ٣٧ ، ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٩٠ .

(٦) سالم والعبادي : تاريخ البحرية ، ص ٣١ .

(٧) إبراهيم العدوي : الأساطيل العربية ، ص ١٨ .

(٨) البلاذري : فتوح البلدان ، ج ١ ص ١٤٠ .

(٩) عبد الله الشرقاوي : تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الملوك والسلاطين ، ص ١٣٤ .

العصر الفاطمي ، وذلك نتيجة لمهاجمة البيزنطيين بلدة البرلس سنة (٥٣هـ / ٦٧١م) ، وقتل جمع كثير من الناس (١).

وكانت صناعة السفن في مصر ذات شأن عظيم خلال العصر الأموي حيث شجع الوليد بن عبد الملك الصناعة البحرية وازدهرت في عهده صناعة السفن في جزيرة الروضة والقلمز والإسكندرية (٢).

وكان والي مصر قررة بن شريك (٩٠ - ٩٦ هـ / ٧٠٨ - ٧١٤ م) يهتم بإنشاء الأسطول، حيث كان يطلب من صاحب كوره أشقوه أن يرسل إليه عمالا وصناعا وملاحين للعمل في دور الصناعة والمساهمة في إعداد الأسطول المصري الحربي ، وكان يفرض على الكور قدرا من الأدوات والآلات اللازمة لصناعة السفن ، وكذلك يفرض عليها تمويل الملاحين الذين يشتغلون في الأسطول (٣).

وعندما آلت الخلافة إلي بني العباس واتخذوا العراق مركزا للدولة ، بدأ أن اهتمام العباسيين بأمور البحرية كان أقل من اهتمام الأمويين ، إلا أن حكام البلاد التي كانت تطل على البحر المتوسط سواء من كان منهم نائباً عن بني العباس أم من كان منهم أمير مستقلا عنهم قاموا بالاهتمام بأمور البحرية وحماية السواحل الإسلامية من الاعتداءات البحرية التي كانت تقع عليها .

وقد ازدهرت صناعة السفن بمصر خلال العصر العباسي ، فقد أبدي الخلفاء العباسيون ابتداء من عهد الرشيد اهتمامهم بالشئون البحرية ، حيث أقام من الصناعة ما لم يقم قبله ، وقسم الأموال في الثغور والسواحل ، وقمع الروم ، وعين حميد بن معيوف على سواحل بحر الشام ومصر وذلك سنة (١٩٠ هـ / ٨٠٥م) ، فغزا جزيرة قبرص كما غزا جزيرة أقريطش (٤).

(١) سالم والعبادي : البحرية الإسلامية ، ص ٢٥.

(٢) محمد ضيف الله بطاينة : تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ، ج ١ ص ١٢٥.

(٣) سيدة كاشف : فجر الإسلام ، ص ٩٢.

(٤) ابن الأثير : الكامل ، ج ٦ ص ١٥٦ ، السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٦٨.

وأمر المتوكل على الله العباسي (٢٣٢-٢٤٧هـ/٨٤٦-٨٦١م) بترتيب المراكب في جميع السواحل وأن تشحن بالمقاتلة^(١)، وأثناء ولاية عنبسة بن اسحق (٢٣٨-٢٤٢هـ/٨٥٢-٨٥٦م) على مصر من قبل المتوكل كان الاهتمام بأمر الأسطول وأنشأت الشواني^(٢) يرسم الأسطول، وجعلت الأرزاق لغزاة البحر كما هي لغزاة البر، وانتدبت الأمراء له الرماة فاجتهد الناس بمصر في تسليم أولادهم للرماية وجميع أنواع المحاربة، وانتخب له العارفون بمحاربة العدو، وكان لخدام الأسطول حرمة ومكانة خاصة^(٣).

وقام أحمد بن طولون نائب العباسيين في مصر ثم في الشام بتقوية القواعد والحصون الساحلية والاهتمام بإنشاء قوة بحرية يعتمد عليها في حماية سواحل مصر من جيش الموفق بالله أخي الخليفة المعتمد العباسي، بجانب أنه كان يهدف إلى استخدام هذا الأسطول لصد غارات البيزنطيين على سواحل مصر والشام، فاعتنى ابن طولون بدار الصناعة في جزيرة الروضة، حيث أسند الإشراف على إحدى دور الصناعة إلى أبي شجاع كامل وابن أسلم الحاسب^(٤)، وأنتجت دار الصناعة بالروضة أنواعا كثيرة من السفن، منها مائة مركب كبار ومائة مركب حربية سوى العلابيات والحمائم والعشاريات والصنادل وقوارب الخدمة^(٥).

ورث خمارويه عن أبيه الاهتمام بالأسطول، حيث زاد في عدد وعدة الأسطول^(٦)، وفي عهد خلفاء خماروية قل الاهتمام بالأسطول فكان عدته لا تتجاوز عددا محدودا من السفن، ولم يكن للقوة البحرية دورا في تاريخ الأسرة الطولونية ويدل على ذلك أن الخلافة

(١) البلاذري: فتوح البلدان، ج ١، ص ١٩٣.

(٢) الشواني: من أهم قطع الأسطول وأكبر سفينة، وأكثر استعمالا عمل المقاتلة للجهاد وكان قيامه فيها أبراج وقلاع للدفاع والهجوم ومفردتها شونة.

(٣) سيدة كاشف: مصر في فجر الإسلام، ص ٩٣.

(٤) البلوي: سيرة ابن طولون، ص ٣٣٦.

(٥) البلوي: سيرة ابن طولون، ص ٧٨.

(٦) سالم والعبادي: تاريخ البحرية، ص ٥٨.

العباسية لم تستعن للقضاء على الدولة الطولونية إلا بقوة صغيرة من الأسطول العباسي المرابط بثغر طرسوس بقيادة أمير البحر دميانة البحري^(١)

أما عن الأسطول في عصر الدولة الإخشيدية ، فقد أمر محمد بن طغح الإخشيدي بضم دار صناعة الجزيرة إلي دار خديجة بنت خاقان زوجة أحمد بن طولون على ساحل الفسطاط ، وأصبح يطلق عليها اسم الصناعة الكبرى ، وكان ذلك سنة ٣٢٥هـ/٩٣٦م^(٢) . ولم تكن البحرية الإخشيدية علي قدر من القوة حيث أنها لم تستطع الاشتراك في مساعدة أهل أقریطش^(٣) أو الدفاع عن مصر ضد الغزو الفاطمي .

وقد اهتم الفاطميون بالأسطول على نحو يتماشى مع الأوضاع السياسية حيث ترتب على انتقالهم إلي مصر ، أن أصبحت الدولة الفاطمية تنقسم إلي قسمين ، شرقي يضم الشام ومصر ، وغربي يضم بلاد المغرب وكانت أساطيلهم مرتبة بجميع بلادهم الساحلية كالإسكندرية^(٤) ودمياط وغيرها ، وقد بلغ عدد مراكب الأسطول الفاطمي في خلافة المعز ما يزيد على ٦٠٠ قطعة بحرية متنوعة ، وأنشأ دار لصناعة السفن في المقس^(٥) ، وأنشئت المراكب البحرية بالقاهرة والإسكندرية ودمياط ، وصارت تنتقل إلي مدن الشام الساحلية مثل صور وعكا وعسقلان^(٦) .

ومن اهتمام الفاطميون بالأسطول إنشائهم ديوان الجهاد أو العماثر وخصص للأسطول ، وكان مقره دار صناعة الإنشاء بمصر^(٧) ، وكان يختص هذا الديوان بإنشاء

(١) أبو المحاسن : النجوم ، ج٣ ص ١٠٩ .

(٢) المقرئزي : الخطط ، ج٣ ص ١٧ ، ابن دقماق : الانتصار ، ج٤ ص ١٢ .

(٣) سالم والعبادي : تاريخ البحرية ، ص ٢٩٦ ، سيدة كاشف : عصر الإخشيديين ، ص ٢٥٠ .

(٤) القلقشندي : صبح ، ج٣ ص ٥١٩ .

(٥) أطلق المقس على القرية القديمة التي عرفت عند الفتح الإسلامي باسم أم دنين ، وهي محلة ظاهر القاهرة على شاطئ النيل ومكانها اليوم محطة باب الحديد وشارع كلوت بك إلى حديقة الأزبكية ، وظلت المقس ثغرا هاما للقاهرة - كما ظلت دار صناعة حتى بداية العصر الأيوبي ، المقرئزي : الخطط ، ج٢ ص ١٨٥ ، ياقوت الحموي : معجم البلدان ، ج٣ ص ١٢٢ ، سعاد ماهر : البحرية الإسلامية ص ٣١٦ .

(٦) محمد بطاينه : تاريخ الحضارة ، ص ١٢٧ .

(٧) القلقشندي : صبح ، ج٣ ص ٤٩٢ .

مراكب للأسطول ، وحمل الغلال السلطانية والأحطاب وغيرها والنفقة على رؤساء المراكب ورجالها^(١).

وقد تجدد هذا الديوان في وزارة رضوان بن ولخشي سنة (٥٣١ هـ / ١١٣٦ م)^(٢) ، وكان بمصر خلال العصر الفاطمي أربعة دور صناعة منها دار للصناعة في الإسكندرية^(٣) التي كانت مقامة بها منذ الفتح الإسلامي ، وقد أنتجت هذه الدار عددا كبيرا من السفن لحساب معاوية بن أبي سفيان ، والثانية دار الصناعة بدمياط التي كانت تصنع فيها وفي دار صناعتي مصر والإسكندرية الشواني الحربية والشلنديات والمسطحات خلال العصر الفاطمي^(٤) ، والثالثة دار صناعة الروضة وهي أول دار للصناعة أسست بفسطاط مصر ، حيث أقيمت كما ذكرنا سنة ٥٤ هـ / ٦٧٣ م^(٥) ، أما الدار الرابعة لصناعة السفن خلال العصر الفاطمي فهي صناعة مصر التي أقامها محمد بن طغج الإخشيدي في دار خديجة بنت الفتح بن خاقان سنة ٣٢٥ هـ / ٩٣٦ م^(٦) ، واتسعت دار صناعة مصر على يد المأمون البطائحي إذ أضاف إليها الدار المعروفة بدار الزبيب وزودت بدهليز ممتد وكان يحرم على أحد من الناس الدخول من باب هذه الصناعة راكبا باستثناء الخليفة والوزير يوم فتح الخليج عند الاحتفال بوفاء النيل^(٧).

وقد جدد العزيز بالله الفاطمي دار صناعة المقس بالبناء ، وقامت هذه الدار بإنتاج أسطول ضخم كان يعده الخليفة في سنة ٣٨٦ هـ / ٩٩٦ م ليرسله إلي طرابلس الشام بقصد عرقلة البيزنطيين ومنعهم من التوغل في بلاد الشام ، وتعرضت دار المقس للحريق وأتلفت عدد كبير من السفن على يد عدد من الروم الذين قبض عليهم وقتل منهم البعض^(٨).

(١) سالم والعبادي : البحرية الإسلامية ، ص ٨٧ .

(٢) المقرئزي : الخطط ، ص ١٣٨ .

(٣) سالم : تاريخ الإسكندرية ، ص ١٠٩ ، ٤٩٤ .

(٤) ابن مماتي : قوانين ، ج ١ ص ٣٤٠ .

(٥) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٤ ص ٢٢٢ ، المقرئزي : الخطط ، ج ٢ ص ١٩٤ .

(٦) سالم والعبادي : تاريخ البحرية ، ص ٩٠ .

(٧) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٣ ص ٢٥٢ .

(٨) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٤ ص ١٥١ ، سالم والعبادي : تاريخ البحرية ، ص ٩٢ .

أما عن رجال الأسطول فكان معظم الملاحين في أول الأمر من أهالي البلاد المفتوحة، وإن كان المقاتلة من العرب، ولما أسلم أهالي البلاد أصبحت الخدمة في الأسطول مهمة، وكانت قائمة في غالب الأحيان على المتطوعة، وذلك لأن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه عندما أمر بإنشاء الأسطول قرر ذلك بقوله "فمن اختار الغزو طائعا فأحمله" (١)، وحتى في القرن الرابع الهجري خلال عصر الدولة الفاطمية لم تكن الدولة تجبر أحدا على العمل في الأسطول، ومن يعملون فيه يسمون "المجاهدين في سبيل الله والغزاة في أعداء الله"، وكانت الخدمة في أسطول الفاطميين غاية في التنظيم، فقد كان عدد قوات الأسطول المدرجين في ديوان الجهاد يزيد على خمسة آلاف، وعلى رأسهم عشرة من أعيان القواد البحريين يرأسهم جميعا رئيس عرف باسم "رئيس الأسطول"، وكان يغلب على من يقود الأسطول اسم "أمير البحر" (٢).

ومن هؤلاء الذين تولوا قيادة الأسطول في مصر الإسلامية عبد الله بن سعد بن أبي سرح سنة (٣٤هـ / ٦٥٤م)، وعقبة بن عامر الجهني سنة (٤٧هـ / ٦٦٧م)، وشريح بن ميمون من قبيلة مهرة كان من قادة الأسطول المصري سنة (٩٥هـ / ٧١٦م) في ولاية قره بن شريك (٩٠هـ - ٩٦هـ / ٧٠٨ - ٧١٤م) (٣) وأيضا المثني بن زياد الخثعمي قائد أسطول الإسكندرية سنة (١٣٦هـ / ٧٥٣م) أثناء ولاية أبو عون عبد الملك بن يزيد الخرساني في المرة الثانية من قبل الخليفة أبو العباس السفاح (٤)، وكان أبو السرور عسامة بن الوزير الشيباني قائد الأسطول أثناء ولاية عبيد الله بن السري بن الحكم على مصر (٢٠٦ - ٢١١هـ / ٨٢١ - ٨٢٦م) (٥)، وأيضا على بن الجوروي الذي أسندت إليه قيادة الأسطول

(١) عبد المنعم ماجد : الحضارة ، ص ٧٩

(٢) عبد المنعم ماجد : تاريخ الحضارة الإسلامية ، ص ٨٠

(٣) ابن عبد الحكم: فتوح مصر ، ص ١١٨ ، خورشيد: القبائل العربية ، ص ٢٣٠.

(٤) سالم والعبادي : تاريخ البحرية ، ص ٤٥ ، ٤٦.

(٥) الكندي : ولاة مصر ، ص ٢٠٤ ، رضوان الجناني : القبائل ، ص ٩٩.

العباسي من قبل عبد الله بن طاهر الذي أرسله الخليفة المأمون للقضاء على الثورة بها سنة ٢١٠هـ/٨٢٥م^(١).

وخلال عهد أحمد بن طولون كان قائد الأسطول أبو شجاع بن أسلم الحاسب الذي أسندت إليه رئاسة دار الصناعة^(٢)، وفي عهد المعز لدين الله الفاطمي قاد الأسطول المصري بشارة النوبي^(٣)، وخلال حكم المستنصر كان قائد الأسطول المصري شرف المعالي بن الأفضل، ثم قدم على الأسطول رجل يقال له القاضي بن قادوس، وذلك سنة ٤٩٦ هـ / ١١٠٢ م^(٤)، ومن قادة الأسطول تاج العجم الذي عينه الأفضل على قيادة الأسطول المتجه لنجدة طرابلس سنة ٥٠٠ هـ / ١١٠٦ م^(٥)، وخلال عهد الأمر (٤٩٥ - ٥٢٤ هـ / ١١٠١ - ١١٢٩ م) عين حسام الملك البرني مقدا على الأساطيل، وخلع عليه وأمره بأن ينزل دار الصناعتين بمصر والجزيرة^(٦).

أما عن أسلحة الأسطول فنجد أن الأسطول كان يستخدم في حروبه في البحر الأسلحة التي كان يستخدمها الجيش في حروبه في البر، وقد استخدم الأسطول في حروبه القسي والرماح والسيوف والتروس^(٧) والكالليب. وهي نوع من الخطاطيف الحديدية كان يستخدمها البحريون للرمي على مراكب العدو لجذبها وشدها والعبور إليها عن طريق ألواح خشبية أو سلال من الحبال لمقاتلة ملاحيها^(٨) والأقواس والنشاب، والفئوس. وهي سلاح له رأس نصف مستدير مبط حاد النصل، ومقبضه خشبي مستدير وأحيانا يتخذ من الحديد وتسمى الفأس بلطة أو طير^(٩).

(١) الكندي: ولاية مصر، ص ٢٠٠، رضوان الجناني: القبائل، ص ٩٩.

(٢) ابن سعيد: المغرب، ج ١ ص ٩٥.

(٣) المقرئ: اتعاظ الحنفا، ص ١٣١.

(٤) سالم والعبادي: تاريخ البحرية، ص ١٠٩.

(٥) المقرئ: اتعاظ الحنفا، ص ١١٥.

(٦) المقرئ: الخطط، ج ٢ ص ٣٧٦.

(٧) القلقشندي: صبح، ج ٣ ص ٥٠٨.

(٨) سالم والعبادي: تاريخ البحرية، ص ١٤١.

(٩) عبد الرحمن زكي: السلاح في الإسلام، القاهرة ١٩٥١، ص ٣٩.

وكذلك اللتوت والدبابيس والمستوفيات. وهي عمد من الحديد مربعة الشكل طويلة يبلغ طول العمود منها ذراعين وله مقبض مستدير، وهذه الأسلحة تستخدم في تهشيم الخوذات المعدنية^(١)، ومن أسلحة القتال البحري التوابيت. وهي عبارة عن صناديق مفتوحة من أعلاها تنصب بأعلى الصواري - يصعد إليها البحريون ومعهم قطع حجرية يضعونها في مخلاة تعلق إلي جانب التابوت ويرمون بها الأعداء، ثم يختبئون في التوابيت، وقد يحملون معهم قوارير من النفط^(٢).

أما النفط البحري فهو من الأسلحة الخاصة بإحراق المراكب، ويجهز من قطران وكبريت ومواد أخري شديدة الالتهاب، وكان يسير على الماء دون أن ينطفأ وكان يستعمل منذ العصر الأموي، ولا ينطفئ إلا بالرمال والخل، وكانت هناك وسائل لتفادي حريق هذه النار حيث كان الرجال يدهنون أجسامهم بدهن البلسان^(٣).

وكانت المواد الخام متوفرة لصناعة الأسطول، فالأخشاب التي كان يصنع منها ألواح السفن والصواري والمجاديف كانت متوفرة بمصر، ويستورد أنواع منها من جبال لبنان مثل الصنوبر والأرز والبلوط والعرعر^(٤)، وكانت أشجار السنط والجميز والأثل واللبخ التي تصنع منها المجاديف متوفرة بمصر في البهنساوية وسفط والأشمونيين والأسيوطية والأخيمية والقوصية^(٥)، هذا بجانب المواد الأخرى التي كانت تدخل في صناعة السفن مثل الحديد من مصر والشام واليمن لعمل المسامير والمراسي والخطاطيف والفئوس، وأيضاً القطران الوارد من ليبيا^(٦) ونبات الدقس الذي كانت تصنع منه حبال السفن^(٧).

(١) عبد المنعم ماجد: تاريخ الحضارة الإسلامية، ص ٨٠.

(٢) سالم والعبادي: تاريخ البحرية، ص ١٤٢.

(٣) عبد المنعم ماجد: تاريخ الحضارة، ص ٨٠، ٨١، سالم والعبادي: تاريخ البحرية، ص ١٤٢.

(٤) سعد ماهر: البحرية في مصر، ص ١٧٠.

(٥) المقرئزي: الخطط، ج ٢، ص ١٨٥.

(٦) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص ١٣٦.

(٧) سالم والعبادي: تاريخ البحرية، ص ٢٤.

هذا وقد أنتجت دور الصناعة العديد من أنواع السفن المختلفة كان لكل منها مهام خاصة في القتال ، وكذلك أنواع خاصة بنقل التجارة منها : الشواني ، والحراريق ، والبطس ، والأعربة ، والمسطحات ، والطرائد ، والشلنديات والقراقير ، والحمالات ، والفلايك ، والزوارق ، والقوارب وغيرها من المراكب الخاصة بالأنهار^(١).

النظام المالي في مصر الإسلامية :

لم ينظر الإسلام إلي المال على أنه غاية بل على أنه وسيلة تمكن المسلم والمجتمع الإسلامي بصفة عامة من أن يمارس وظائفه في الحياة بالصورة التي يسرها الله له ، وقد أقام الإسلام نظامه المالي على قاعدة هامة هي عدم الاستغلال مهما بدا من وراء ذلك أحيانا من اختفاء بعض المصالح المادية العاجلة ، كما أدار الإسلام نظامه المالي حول غاية أساسية هي تحقيق التكامل بين أفراد المجتمع الإسلامي .

الموارد الأساسية للمال في مصر هي :

الزكاة ، والجزية ، والخراج ، والمكوس ، رسوم الصناعة والتجارة ، وموارد أخري لبيت المال . وكانت سياسة الخلفاء بوجه عام ترمي إلي الاستفادة من موارد مصر ، ولذا عني ولاة مصر بتنمية موارد بيت المال وتنظيم مصارفه .

وقد اختلف بعض الخلفاء بعضهم عن البعض الآخر من حيث درجة الاستغلال ، فكان عصر الخلفاء الراشدين وبعض الخلفاء الأمويين عهد عدل وتسامح فلم يشنت ولاة مصر في جمع الإيرادات إلا في أواخر العصر الأموي فعلى سبيل المثال الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك (٩٦-٩٩ هـ / ٧١٤-٧١٧ م) الذي أمر متولي خراج مصر أسامة بن زيد التنوخي قائلاً له : "أحلب الدر حتى ينقطع وأحلب الدم حتى ينصرم"^(٢) ، ولنبدأ بتفصيل عن كل مورد من موارد بيت المال .

(١) ابن ممتي : قوانين ، ص ٣٤٠ ، عبد المنعم ماجد : تاريخ الحضارة الإسلامية ص ٧٧، ٧٨ ، سالم والعبادي : تاريخ البحرية ص ١٣٩، ١٣٢ ، محمد ضيف الله : تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ، ج ١ ص ١٣٠، ١٢٩ .

(٢) أبو المحاسن: النجوم ، ج ١ ص ٢٣١ .

١- الزكاة :

نبرز هنا أهمية الزكاة ومكانتها في إطار النظام المالي فى الدولة ، والأصل اللغوي لهذه الكلمة هو الفعل "زكا" الذي يعنى "طهر" أو "نما" .

قال تعالى : ﴿ ... وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ... ﴾ (١) .

والزكاة في الاصطلاح هي مقدار معين من المال . نقدا كان أم عينا . يدفعه المسلم بفئات معينة بشروط خاصة ، وقد ثبت شرعيتها بنص القرآن الكريم في عدة آيات منها قوله تعالى :

﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ... ﴾ (٢) .

وأيضاً قوله تعالى :

﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴿٤﴾ ﴾ (٣) .

وغير ذلك من الآيات ، ولا زكاة في مال حتى يبلغ نصابا ويحول عليه الحول ، وفرضت الزكاة على الذهب والفضة ، زكاة النقد ، زكاة عروض التجارة ، زكاة الزروع والثمار ، زكاة السوائم . الإبل والبقر والغنم إذا كانت سائمة أي ترعى الكلأ في المراعي .

ومصارف الزكاة حددتها الآية الكريمة في قوله تعالى :

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (٤) .

(١) سورة البقرة : من الآية ١٢٩ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ١١٠ .

(٣) سورة المؤمنون : الآيات ١ : ٤ .

(٤) سورة التوبة : الآية ٦٠ .

فهذه مصارف ثمانية للزكاة وقام عليها النظام المالي لتحقيق العدل والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع .

٢- الجزية (١):

ثبتت الجزية بنص القرآن الكريم في قوله تعالى:

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (٢)

وقال أبو حنيفة: "لا يترك ذمي في دار الإسلام بغير خراج رأسه" (٣).

وكانت الجزية من أهم الضرائب في مصر، حيث فرضت على أهلها بعد معاهدة بابليون الأولي وذلك في النص الآتي: (فاجتمعوا على عهد بينهم واصطلحوا على أن يفرض على جميع من بمصر أعلاها وأسفلها من القبط دينارين عن كل نفس شريفهم ووضيعهم ومن بلغ اللحم منهم ليس على الشيخ الفاني ولا على الصغير الذي لم يبلغ اللحم ولا على النساء شئ...) (٤).

وكانت الجزية في مصر تدفع نقدا بالدنانير وكسور الدنانير، وكان المصريون يعرفون تلك الضريبة باسم دمزيا (٥)، وكانت تتناسب مع ثروة الشخص فشخص يدفع ديناران وآخر يدفع دينار ونصفا، وثالث يدفع ثلثي دينار... وهكذا، ويؤكد ذلك كتاب قره بن شريك والي مصر (٩٠هـ/ ٧٠٨م) إلي صاحب كورة أشقوه نجده يأمره بأن يرسل كشافا بالأماكن المختلفة لمعرفة عدد الرجال في كل مكان والجزية الواجب عليهم أداؤها، وما

(١) الجزية: في اللغة مشتقة من الفعل (جزى) الذي يعني كافأ أو قضى، ومنه قوله تعالى: (...تَجَزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ...) (البقرة: من الآية ٤٨)، والجزية بالكسر خراج الأرض وما يأخذ من الذمي وهي فعلة من الجزاء كأنها جُزت عن قتله، الفيروز ابادي: القاموس المحيط، ج٤، لسان العرب، ج١٨.

(٢) التوبة: آية ٢٩.

(٣) أبو يوسف: الخراج، ص ١٣٢.

(٤) يوحنا النقيوسي: تاريخ مصر ص ٢١٢، ٢١١، سيدة كاشف: فجر الإسلام، ص ١٢.

(٥) سيدة كاشف: مصر في فجر الإسلام، ص ٤١.

يملكه كل رجل من الأراضى وما يقوم به من الأعمال ، ويطلب من صاحب الكورة ألا يوجد أي مجال للشكوى أو الاستياء منه^(١).

وهذا المبلغ الضئيل الذي يدفعه القادرون من أهل الذمة وهو الجزية مقابل الكف عنهم وحمايتهم ، أي أنها بمثابة ضريبة دفاع وحماية الممتلكات ، ولما كانت الجزية مرتبطة بالوضع الديني لدافعها . أى بصفته ذميا . فإنها تسقط بالإسلام ، وقد اهتم الخلفاء بجمع الجزية ، حتى أن سليمان بن عبد الملك (٩٦ - ٩٩ هـ) كتب إلي متولي خراج مصر أسامة بن زيد التنوخي بالتشدد في جمع الجزية^(٢) ، وقيل أيضا أن الخليفة عمر بن عبد العزيز أمر حيان بن سريح عامل الخراج على مصر بأن يجعل جزية موتى الأقباط على أحيائهم^(٣) ، ولما تناقست الجزية أواخر العصر الأموي أشار والي مصر أيوب بن شرحبيل على الخليفة عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ) استمرار تحصيل الجزية على من أسلم من أهل الذمة ، فأرسل إليه الخليفة يعنفه ويقول له: "قبح الله رأيك فإن الله إنما بعث محمد ﷺ هاديا ولم يبعثه جابيا"^(٤).

وقد كان تحول كثير من أهالي البلاد المفتوحة إلي الإسلام سببا في أن الجزية لم تعد مصدرا عاما للدخل ، بحيث أصبحت تعرف بـ "الجوالي" وهي مأخوذة من جالية ، وهذا يدل على أن دافعي الجزية قد قل عددهم^(٥).

ولما تضخمت شئون الخلافة وكثرت مطالبها وضعفت إيراداتها بإسلام الكثير من أهالي البلاد ، ظهرت ضرائب جديدة تفرض على الإنتاج منها:

(١) أبو المحاسن : النجوم ج١ ص ٣٣١ .

(٢) أبو المحاسن : النجوم ج١ ص ٧١ .

(٣) هويدا رمضان : المجتمع المصري ، ص ١٣٢ .

(٤) المقرئزي : الخطط ج١ ص ٧٨ ، ضياء الدين الرئيس : الخراج والنظم المالية ص ٢٣١ .

(٥) عبد المنعم ماجد : تاريخ الحضارة الإسلامية ، ص ٤٠ .

٣- ضريبة الخراج:

نتيجة كثرة الفتوحات في المشرق الإسلامي بالاستيلاء على أقاليم الإمبراطورية الفارسية ، وفي المغرب بفتح مصر، ظهرت مشكلة كبرى وهي مصير هذه الأراضي الشاسعة التي خضعت للمسلمين ، وأيضاً مصير أهلها المقيمين عليها ، ولحل هذه المشكلة نشأ نظام الخراج في عهد الخليفة عمر رضي الله عنه.

والخراج هو الضريبة المفروضة على الأراضي المفتوحة سواء أن كانت فتحت صلحا أو عنوة .

وهناك فرق بين الخراج وبين الجزية يتمثل فيما يلي :

- أن الجزية نص ، وأن الخراج اجتهاد .
- أن أقل الجزية مقدر بالشرع وأكثرها مقدر بالاجتهاد ، والخراج أقله وأكثره مقدر بالاجتهاد .
- أن الجزية تؤخذ مع بقاء الذمي على ديانته ، وتسقط بدخوله الإسلام ، أما الخراج فيؤخذ في كلتا الحالتين^(١).

وكان هناك ديوان للخراج ، كان يتولى تنظيم الخراج وجبايته والنظر في مشكلاته ، وفيه بيان بحالة الأراضي التي فتحت عنوة أو صلحا وما استقر عليه حالها من عشر وخراج، وهو أحد أهم دواوين الدولة والفرق بين الأراضي التي فتحت صلحا والتي فتحت عنوة من حيث الخراج، نجد أن الأراضي التي فتحت صلحا بدون قتال وبمقتضى عهد يتفق مع أهلها على مقدار الجزية والخراج دون أن يمس الفاتحون الأراضي أو يأخذونها عنوة.

أما الأراضي التي تفتح عنوة فتكون في حكم الغنيمة وتقسم بين الفاتحين طبقاً للآية الكريمة: ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ... ﴾^(٢).

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٣٦

(٢) سورة الأنفال : من الآية ٤١ .

وكان الخراج في مصر يجبى نقدا وعينا، وتعرف الضريبة العينية باسم ضريبة الطعام، وكان القمح أهم ما يجبى من ضريبة الطعام، وكانت هذه الضريبة تشمل أحيانا غير الغلال مثل الزيت والعسل^(١).

وكانت قيمة الخراج في مصر تجبى على أساس مساحة الأراضي التي يمتلكها الشخص، وكان يراعى في ذلك حالة فيضان النيل في كل عام، لارتباطه بالزراعة، وقد وضع ذلك في نص الصلح الذي أعطاه عمرو بن العاص لأهل مصر فكان يراعى في تقدير الخراج كمية المحصول التي تنتجها الأرض، وكذلك نوع المحصول وطريقة ري الأرض، بجانب قربها من الأسواق^(٢).

وكانت مصر ترسل الخراج إلى عاصمة الخلافة في المدينة عقب الفتح الإسلامي مباشرة، ويتضح ذلك من الكتاب الذي أرسله الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى عمرو بن العاص سنة ٦٤١/هـ ٢١م يخبره بما فيه أهل المدينة من الشدة ويأمره بأن يرسل إليها ما يجمع من الطعام في الخراج فكان يحمل إليها ومعه الزيت^(٣)، ويذكر أن عمرا رضي الله عنه جباها أننى عشر ألف دينار، وجباها عبد الله بن سعد بن أبي سرح أربعة عشر ألف دينار في عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه^(٤)، وفي سنة ٦٥٠/هـ ٣٠م بلغ خراج مصر ٤٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم^(٥).

وانقطع الخراج أثناء الفتنة في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه، ثم أرسل إلى عاصمة الخلافة الأموية في عهد معاوية، وبلغت قيمة الخراج في عهده ٦٠٠.٠٠٠ دينار^(٦)، وظل الخراج يحمل إلى دمشق في عهد يزيد وعهد الخلفاء الأمويين، وفي عهد هشام بن عبد الملك

(١) سيدة كاشف : عصر الولاة ص ٤٢.

(٢) الماودي: الأحكام السلطانية، ص ١٤٢.

(٣) ابن عبد الحكم : فتوح مصر، ص ١٠٢، البلاذري : فتوح البلدان، ص ٢٢٣

(٤) المقرئزي : الخطط، ج ١، ص ٩٨

(٥) ضياء الرئيس : الخراج والنظم المالية، ص ١٥٧

(٦) ابن عبد الحكم : فتوح مصر، ص ١٠٢.

(١٠٥-١٢٥ هـ) مسحت الأراضي الزراعية في مصر على يد عامل الخراج عبد الله بن الحباب فكانت مساحتها ٣٠,٠٠٠ فدان ، وكانت قيمة الخراج أربعة ملايين دينار^(١) .
وفى خلافة المأمون (١٩٨-٢١٨ هـ) بلغت قيمة الخراج في مصر ٤,٢٥٧,٠٠٠ دينار ،
ويذكر أبو المحاسن " أن أحمد بن المدبر عامل خراج مصر (٢٤٧-٢٥٥ هـ/٨٦١-٨٦٨ م) الذي
تولى خراج مصر بعد سليمان بن وهب سنة (٢٤٧ هـ/٨٦١ م) ضاعف الخراج ، وبلغ الخراج
فى عهده ٨٠٠,٠٠٠ دينار"^(٢) .

وعن خراج مصر فى عهد الإخشيد فقد ذكر ابن سعيد والمقرئى: " أن خراج مصر بلغ
فى أيام الإخشيد ألفى ألف دينار فضلا عن إيراد ضياعه الخاصة"^(٣) ، ويذكر أبو صالح
الأرمنى: " أن خراج مصر فى سنة من حكم كافور قد بلغ ثلاثة ملايين ومائتى وسبعين ألفا
من الدنانير"^(٤) .

أما خلال العصر الفاطمي فكان مقدار الخراج حين قدم جوهر الصقلي لمصر سنة
٣٥٨ هـ/٩٦٨ م ٢,٢٠٠,٠٠٠ دينار (مليونى ومائتى ألف دينار، وفى رواية أخرى جباه
٣,٤٠٠,٠٠٠ (ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف دينار) ، والتقدير الأول هو الأصوب لأن مصر
كانت فى حالة اضطرابات وقحط ووباء أو آخر عصر الدولة الإخشيدية^(٥) .

وفى سنة ٣٥٩ هـ/٩٦٩ م بلغت قيمة الخراج ٣,٤٠٠,٠٠٠ دينار لأن جوهر الصقلي
رفع قيمة الضريبة على الفدان من ثلاثة دنانير ونصف إلى سبعة دنانير^(٦) ، وفى سنة
٣٦٠ هـ/٩٧٠ م كان خراج مصر ٣,٢٠٠,٠٠٠ دينار، وفى سنة ٣٦٢ هـ/٩٧٢ م ، بلغت قيمة
الخراج أربعة مليون دينار، وفى سنة ٤٦٢ هـ /١٠٦٩ م بلغت قيمة الخراج ٦٠٠,٠٠٠ دينار

(١) سيدة كاشف: عصر الإخشيديين، ص ٢٦٤ ، المقرئى : الخطط ج ١ ص ٩٩

(٢) أبو المحاسن: النجوم، ج ١ ص ٤٧ .

(٣) ابن سعيد: المغرب، ص ٣٦ ، المقرئى: الخطط ، ج ١ ص ٩٩ ، سيدة كاشف: عصر الإخشيديين ص ١٠٥ ، ٣٤١ .

(٤) أبو صالح الأرمنى: تاريخ الكنائس، ص ٣٠ .

(٥) ابن ظهيرة : الفضائل ، ص ١٢٦ ، أمينة الشوربجى: رؤية الرجالة ، ص ٧٥ .

(٦) البراوى: حالة مصر ، ص ٣٣٣ ، ابراهيم رزق أيوب : التاريخ الفاطمي السياسي ، ص ١٦٤

وهذا رقم صغير إذا ما قورن بالمبالغ السابقة ، وذلك نظرا لحدوث أزمة اقتصادية كبرى^(١) ، وخلال عهد اليازورى بلغ الخراج ٢ مليون دينار^(٢).

وفى سنة ٤٨٧ هـ / ١٠٩٤ م بلغت قيمة الخراج ٣.١٠٠.٠٠٠ دينار، وذلك فى وزارة بدر الجمالي الذي استطاع أن ينشر الأمن ويتغلب على الشدة العظمى التي ألمت بالبلاد خلال عهد المستنصر بالله^(٣) ، وفى عهد المستعلي بالله ووزيره الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالي بلغ الخراج خمسة ملايين دينار ، وكان متحصل الأهراء . مخازن الغلال . مليون أردب ، وتقاصرت جباية الخراج بعد ذلك إلى أن جباها القاضي الموفق أبو الكرم بن معصوم العاصمي التنيسي مليون ومائتي الف دينار ، وذلك بع مقتل الأفضل^(٤).

وبعد سنة ٥٤٠ هـ انخفضت قيمة الخراج حيث وصلت فى سنة ٥٤٤ هـ ١.٠٠٠.٠٠٠ (مليون دينار) ، وذلك نتيجة الاضطرابات والفتن التي عمت البلاد أواخر العصر الفاطمي^(٥).

وبصفة عامة كانت قيمة الخراج فى الدولة الفاطمية عالية ويدل على ذلك وفرة الأموال التي ساعدت الخلفاء على إنشاء العديد من المنشآت المعمارية ، وكذلك مصروفات الجيش والأسطول بجانب ما كانوا يدفعونه من مرتبات لكبار رجال الدولة ، ويدل على ذلك حياة الترف التي ظهرت فى احتفالاتهم الدينية والقومية.

وكانت جباية الخراج تتم على أقساط حسب المحاصيل وموعد نضجها وتبدأ منذ الشهر الرابع من السنة الشمسية أي شهر كيهك فيستخرج العمال ثلث الخراج^(٦) وهو القسط الأول ، وقد ذكر المقرئى: "أنهم كانوا فى شهر برمهاة يطالبون الناس بالربيع الثانى والثلث من الخراج وكان فى هذا الشهر ينضج الفول والعدس والكتان وفى برمودة

(١) البراوى: حالة مصر ، ص ٣٣٤ ، ٣٣٧.

(٢) ابن ميسر : أخبار مصر ، ص ٥٩ ، يبنى رضوان : الأسرة الجمالية

(٣) ابن ميسر: أخبار مصر ، ص ٥٩.

(٤) ابن ميسر: أخبار مصر ، ص ٥٩ ، أمينة الشوربجي: رؤية الرحالة، ص ٧٨ ، راشد البراوي : حالة مصر ، ص ٢٣٧

(٥) ابراهيم رزق أيوب : التاريخ الفاطمي السياسي ، ص ١٦٤

(٦) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٦

كانوا يطالبونه بدفع النصف الباقي من الخراج وفي أبيب ثلاثة أرباع الخراج ، وفي مسرة أي الشهر الأخير من السنة الشمسية ينهى الفلاحون خراج أراضي زراعتهم^(١).

وهذه الضريبة كانت تدفع مالا محددًا كل سنة على الأراضي الزراعية وقيمة عينية غلال وحنطة وعسل وزيت وغيرها من منتجات القرية وكانت الأراضي تقدر بالجريب^(٢) والقفيز والعشير والذراع والقبضة والقصبية ، وكان ما يدفع نقدا مقداره ديناران عن كل فدان وما يدفع عينا يختلف باختلاف المحصول ، فقد ذكرا بن مماتي أن الضريبة على كل من القمح والشعير والفل والحمص والجلبان والعدس عبارة عن ثلاثة أرباب ثم أصبحت إردب ونصف على الفدان الواحد^(٣) ، ولما كان ثمن الإردب في المتوسط يبلغ ثلث دينار فإن الضريبة تعادل دينار واحد ، ولكي يتم جباية الخراج بسهولة وضع نظام المزايدة ونظام القبالات والضمان بحيث يثبت المزارع على هؤلاء الضامنون والمتقبلين ويقومون هم بدورهم بدفع قيمة الخراج المفروضة على المساحة الزراعية التي في حوزتهم للدولة ثم يقومون هم بتحصيلها من الفلاحين^(٤).

ضرائب الصناعة والتجارة:

كانت حكومة العرب في مصر منذ الفتح الإسلامي تفرض ضرائب على الصناع والأجراء وتقدر هذه الضريبة بقدر طاقتهم^(٥) ، واتخذت هذه الضرائب أسماء مختلفة منها هلالتي لأنها كانت تحصل على البضائع الموجودة في الأسواق على حسب الشهور الهلالية^(٦).

(١) المقرئى: الخطط ، ج١ ص ٢٧ ، ابراهيم أيوب : التاريخ السياسي الفاطمي ، ص ١٦٠
 (٢) الجريب ١٠٠ قصبية ، والقفيز ١٠ قصبات ، والعشير قصبية ، والقصبية ستة أذرع بذراع اليد ، والذراع يساوى ست قبضات ، والقبضة أربع أصابع ، وقد غلب على القصبية اسم الحاكمية نسبة إلى الخليفة الحاكم ويبلغ طول القصبية ٣.٦٥ م
 (٣) ابن مماتي: قوانين ، ص ١٠١ .
 (٤) المقرئى: الخطط ، ج١ ص ١٢١ .
 (٥) البراوي : حالة مصر ، ص ٣٤٥
 (٦) المقرئى: الخطط ، ج١ ص ١٦٦ .

وكان يطلق عليها اسم المكوس^(١) ، وهو اسم ظهر بدل الهلالي خلال العصر الفاطمي، وهي في معناها ضريبة تفرض على التجار من حيث الصادر والوارد وتفرض على كل شيء فيذكر المقرئزي: "أن ضريبة المكس كانت تفرض على كل شيء وأن الهواء وحده أخلى سبيله"^(٢) ، فمثلاً كان هناك:

١. رسوم تفرض على البائعين مقابل استخدام الأماكن المخصصة للبيع والشراء.
٢. ضريبة تفرض على المتاجر والمصانع والمخازن ، وكانت تفرض ضرائب على آلات النسيج نفسها.
٣. رسوم على السفن في النيل.
٤. حراسة الغلال.
٥. ضريبة على المسالخ والمذابح ، وكذلك الأماكن المعدة لحفظ الحيوانات قبل الذبح.
٦. المعديات التي كانت موجودة في النيل.
٧. استعمال الميزان المسمى بالقباني^(٣).

وكانت هناك قيمة محددة لهذه الضرائب ، وكانت تفرض على التجارة الداخلية، وكان مقر إدارة هذه الضرائب في منطقة المقس وهي قرية أم دنين بالقرب من الفسطاط ، وسميت بذلك لأن صاحب المكس كان مقره بها وقلب فقيل المقس ، وكانت هذه الضرائب تفرض مرة واحدة في السنة ، وكان التجار يأخذون كتاباً يدل على دفعهم هذه الضريبة^(٤) . وكان ربيعة بن شرحبيل بن حسنة واليا لعمر بن العاص على المكس في مصر^(٥) ،

ورزيق بن حيان كان على المكس زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز^(٦)

(١) المكوس: مفرد مَكْس - (كلمة مكس أصلها في اللغة الجبابة ، يقال مكسه يمكسه مكساً ، والمكس دراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق في الجاهلية ، والمكس هو العشار ، وهو صاحب المكس ، المقرئزي: الخطط ، ج٢ ص ١٢١ ، سيدة كاشف: فجر الإسلام ص ٥٥

(٢) أمينة الشوربجي ، ص ٨٤.

(٣) المقرئزي: الخطط ، ج٢ ، ص ١٢١ ، سيدة كاشف : عصر الولاة ، ص ٥٥

(٤) المقرئزي: الخطط ، ج٢ ص ١٢١

(٥) المقرئزي: الخطط ، ج٢ ، ص ١٢١

(٦) سيدة كاشف: فجر الإسلام ، ص ٥٦.

المواريث الحشرية:

كان من أهم موارد بيت المال ما عُرف بالمواريث الحشرية ، وهي مال من يموت وليس له وارث شرعى ، أو الباقي من مال من يموت بعد توزيع التركة ، وكانت هذه الأموال تتوّل إلى بيت المال ، فإذا كانت تلك الأموال في صورة عقارات أو أراضى زراعية تقوم الحكومة باستثمارها عن طريق التأجير^(١).

وقد اتخذ الفاطميون للمواريث ديوانا عُرف بديوان المواريث الحشرية لا يتولاه إلا شاهد عدل يساعده جماعة من الكُتّاب يقومون بمتابعة تلك الأموال ، وكان هناك كاتب خاص لتدوين أسماء من يموتون بمصر والقاهرة كل يوم وتفصيله من رجال ونساء وصغار ، وتفصيل ديانته ، وتُكتب منه نسخ للديوان ، وكانت التقارير تستمر طوال اليوم ولا تحسم إلا عند صلاة العصر^(٢) ، ومن يموت بعض العصر يضاف اسمه على لوائح اليوم التالي.

وبطبيعة الحال كانت الأموال تكثر في هذا الديوان في فترات انتشار الأوبئة بسبب كثرة الموتى وانتقال أموالهم وثوراتهم إلى بيت المال^(٣).

ويعد عصر الوزير الأفضل بن بدر الجمالي من أزهى العصور بالنسبة للمحافظة على المواريث الحشرية ، حيث أمر بحفظها لأربابها^(٤).

المعادن:

كانت من الموارد المهمة التي تغذى خزانة الدولة ، حيث كانت تفرض عليها رسوما مختلفة ، ومن أهم تلك المعادن الشب ، الذي كان يستخرج من صعيد مصر^(٥) ، وكذلك النطرون (كربونات الصوديوم) الذي كان يتم استخراجها من منطقة الطرانة بالبحيرة ، وبمنطقة الفاقوسية^(٦) ، وهو على نوعين أخضر وأحمر ، وقد كان أحمد بن محمد بن المدير

(١) أمينة الشوربجي: رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية ، ص ٩٠.

(٢) ابن مماتي: قوانين ، ص ٣٤٢ ، البراوى: حالة مصر ، ص ٣٥.

(٣) ابن ميسر: أخبار مصر ، ص ٥٩.

(٤) ابن ميسر: أخبار مصر ، ص ٦٤ ، ابن مماتي: قوانين ، ص ٣٤٢.

(٥) ابن مماتي: قوانين ، ص ٣٤٢.

(٦) ابن مماتي: قوانين ، ص ٣٢٨ ، المقرئ: الخطط ، ج ١ ص ١١٠ ، ١٠٩.

عامل خراج مصر هو أول من فرض المكوس على المعادن وحجر عليها وبعد ما كانت مباحة للتاجر^(١) ، وقد اتبعت الدولة الفاطمية مبدأ التضمين بالنسبة لمحصول النطرون^(٢) .

المصادر مارات :

كانت المصادرات من الموارد المهمة لبيت المال ، حيث كانت الحكومة تصادر أموال المغضوب عليهم من رجال الدولة وكذلك المحكوم عليهم بالإعدام ، وتوضع هذه الأموال في بيت المال ، وكان هناك ديوان يشرف على أموال المصادرات عُرف بـ "ديوان المفرد" ، ويتصل هذا الديوان اتصالاً مباشراً بديوان المواريث الحشرية.

وكانت المصادرات على عهد الرسول ﷺ ، وقد حذا الخلفاء الراشدون حذو الرسول ﷺ فكان سبب مصادراتهم لعمالهم هو حجب بعض الولاة لجزء من مال الخراج ، أو اشتغالهم بالتجارة وانصرافهم عن مصالح الرعية^(٣) .

وممن شاطرهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أموالهم عمرو بن العاص والى مصر^(٤) ، وهو أول من طبق قانون الكسب غير المشروع ، وفي عهد بنى أمية كانت المصادرة إحدى وسائل الانتقام من الخصوم دون أن يتعرضوا لأذى.

أما المصادرات في الدولة العباسية فهي تظهر بوضوح في مصر خلال عصر الدولة الطولونية ، حيث شهد عهد أحمد بن طولون الكثير من حالات المصادرة منها مصادرته للبطيريك ميخائيل أحد بطارقة الإسكندرية بمبلغ ٢٠,٠٠٠ دينار^(٥) ، وكذلك صادر كاتبه ابن المفضل بمبلغ ٢٠,٠٠٠ دينار بسبب تأخر مال المطبخ عنده ورفضه السداد^(٦) ، وكذلك صادر ممتلكات أحمد بن إسماعيل بسبب سوء سيرته في الأملاك وظل في الحبس حتى

(١) المقرئى: الخطط ، ج١ ص ١٠٣

(٢) ابن مماتي : قوانين ، ص ٣٣٥، ٣٣٤

(٣) البيومى إسماعيل: مصادرة الأملاك ، ج١ ص ٣٤ .

(٤) القلقشندي: صبح ، ج٦ ص ٣٨٧ .

(٥) المقرئى: الخطط ، ج٢ ص ١٥٢ ، قاسم عبده: اليهود ، ص ٨٩ .

(٦) البيومى إسماعيل: مصادرة الأملاك ، ج١ ص ٣٤ .

مات ، وألزم متولي الخراج بإعداد دفتر للمصدرين^(١) ، وكان يهدف من ذلك ضبط جملة المال المتحصل من المصادرات وحسابه في موازنة الدولة.

وبعد انتهاء الدولة الطولونية ٢٩٢هـ/٩٠٤م أرسل المكتفى بالله واليا على مصر - محمد بن سليمان - لمصادرة أموال آل طولون^(٢) ، وحكم مصر الإخشيد وأسرته سنة ٣٢٣هـ/٩٣٤م ، وفى عهد محمد بن طغج الإخشيدى وجدت عدة مصادرات كان معظمها يأخذ صفة العقوبة نتيجة الاختلاس أو الاستبداد بأمر الدولة أو الثراء المفاجئ ، وكان المنفذ للمصادرة في معظم الأحيان هو الوزير سواء بأمر الوالي أو من تلقاء نفسه ، ومن أمثلة هذه المصادرات الآتي:

في عهد محمد بن طغج صادر الكثير من رجال دولته بحجة سد متطلبات الجيش ومعاقبة المرتشين ، ومنها مصادرة أملاك المادرائيين ، حيث صودر الوزير أبو بكر محمد المادرائى وحده بمبلغ مليون دينار^(٣) ، وصودر جزء من أموال أحد التجار يدعى عثمان بن سليمان البزاز بلغت حوالى ١٠٠٠.٠٠٠ دينار^(٤) ، وصودر بارشكور أحد خدام الوالي بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ دينار ، وأحد الحجاب ويدعى عمران بن فارس وأخذ غلمانهم وسلاحهم وثيابهم^(٥) ، وغير ذلك من المصادرات التي شهدتها أواخر الدولة الإخشيدية.

أما خلال العصر الفاطمي فكانت هناك الكثير من حالات المصادرات التي تعرض فيها الرعايا للعسف والمصادرات ، والسبب في ذلك كثرة مصادرة الخلفاء للوزراء ، فقام الوزراء بجمع ما دفعوه من أموال ممن يليهم من العامة.

وقد امتلأت خزانة الدولة - ديوان المفرد - بالأموال المصادرة ، ففي عهد الخليفة المعز قام بمصادرة وسجن أحد أمراء الإخشيديين ويدعى تبر لأنه قاوم جوهر الصقلي وحاربه

(١) حسن محمود: الدولة الطولونية ، ص ١.

(٢) السيوطي: حسن المحاضرة ، ج ٢ ص ١٠.

(٣) ابن دقماق: الانتصار ، ج ٤ ص ١٢٢ ، المقرئ: الخط ، ج ٢ ص ١٥٦.

(٤) ابن سعيد: المغرب ، ص ٨٤، ١٦، ١٧ ، على حسنى الخربوطلى: مصر العربية الإسلامية ، ص ١٣٣.

(٥) مصطفى طه بدر: مصر الإسلامية ، ص ٢٣٨.

أثناء دخوله مصر^(١) ، كما أمر المعز يعقوب بن كلس بأن يستخرج من العامة المال الذي أنفقه على حملته في طريقها لمصر واستخرج يعقوب خلال أيام من الفسطاط وتنيس ودمياط والأشمونيين مبلغ ٣٩٠.٠٠٠ دينار معزى^(٢).

أما العزيز بالله فقد قام سنة ٣٧٣هـ/٩٨٤م بمصادرة أملاك الوزير يعقوب بن كلس، وأخذ منه نصف مليون دينار، ولما توفي هذا الوزير صودرت تركته^(٣) كما صودرت أموال الوزيران منشأ اليهودي وعيسى بن نسطورس المسيحي عندما أساء هذان الوزيران معاملة المسلمين ، وبلغت قيمة المصادرات من عيسى ٣٠٠.٠٠٠ دينار ومن منشأ مبلغ كبير^(٤).

أما الحاكم بأمر الله فقد صادر أموال كثيرة من رجال دولته المشكوك في أمرهم والمغضوب عليهم ، ففي سنة ٣٨٩هـ/٩٩٨م قام بمصادرة أملاك المحتسب بن أبي نجدة بسبب سوء معاملته للعامة ، وفي سنة ٣٩٠هـ/٩٩٩م بعد قتل برجوان صادر الحاكم ممتلكاته^(٥) ، ولم يكتفِ الحاكم بمصادرة أموال رجال الدولة بل امتدت مصادراته إلى الأملاك العقارية لوالدته وأخته وزوجته وعماته وخواصه من النساء^(٦) ، وأنشأ ديوانا خاصا للمصادرات عرف بديوان المفرد.

أما في عهد الأمر فقد ازدادت المصادرات فعندما أحس الأمر بأحكام الله بالقوة تأمر على قتل وزيره الأفضل بن بدر الجمالي سنة ٥١٥هـ/١١٢١م ، وصادر أملاكه وأمواله من مراكب وبعال وخيل ورقيق وحلي وجواهر ، واستغرق نقلها من داره إلى بيت المال أربعين يوما ، وقدرت هذه الثروة بستة ملايين دينار^(٧) وكذلك صادر للعامة سواء كانوا مسلمين أو أهل ذمة ، حيث صودرت أموال من القبط قدرت بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ دينار ،

(١) المقرئى: الخطط ، ج٢ ص ٤١٣.

(٢) البيومى إسماعيل: مصادرة الأملاك ، ج١ ص ٤٥ ، إبراهيم أيوب : التاريخ السياسي الفاطمي ، ص ١٧٨

(٣) العيني: السيف المهند ، ص ١٥٤ ، المقرئى : اتعاظ الحنفا ، ج١ ص ٢٦٢

(٤) السيوطى: حسن المحاضرة ، ج٢ ص ١٣ ، قاسم عيده: أهل الذمة في مصر ، ص ٥٢.

(٥) ابن سعيد الأنطاكي: تاريخه ، ص ٢٠٦ ، المقرئى: الخطط ، ج٢ ص ٥.

(٦) أمينة الشوربجى: رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي ، الهيئة

المصرية العامة للكتاب ص ٩٢ ، إبراهيم أيوب : التاريخ السياسي الفاطمي ، ص ١٧٩

(٧) المقرئى : اتعاظ الحنفا ، ج٣ ، ص ٦٦

وأيضاً مجموعة من المسلمين صودرت أموالهم^(١) ، وخلال عهد الخليفة الفائز صودرت أملاك الوزير عباس الصنهاجى بسبب اتهامه بقتل الخليفة الظافر بالله^(٢) .

دار العيار :

كانت دار العيار تمد خزانة الدولة بمبالغ طائلة لأنها المكان الوحيد الذي يشرف على مراقبة المكايل والموازين ، وكانت هذه الدار تقوم بإصلاح الموازين والمكايل ، ودمغ الصنج والموازين والمكايل الجديدة وختمها بختم الدولة وكانت الحكومة تحصل على مبالغ طائلة مقابل ذلك^(٣) .

ضريبة الجسور :

وهي كانت ضريبة مقررة على عدة نواحي تحددها الحكومة من أجل المنفعة العامة والاهتمام بما في هذه النواحي من الجسور وإصلاحها وصيانتها ولذا كانت تشتمل على العلف والمؤن والحبوب والحشائش والألبان على كل قطعة ، وقدرت بعشرة دنانير يقوم الفلاحون بتسديدها إلى بيت المال وكأنها جزء من الخراج^(٤) .

ضريبة الإنتاج الحيواني :

كانت الحكومة تحصل ضريبة على الماشية التي ترعى في أرض المراعى فضريبة الجاموس على كل رأس في السنة من ثلاثة إلى خمسة دنانير ، أما الأبقار التي تربي من أجل الحصول على اللبن ، فيحصل على كل رأس ديناران ، والأغنام دينار في السنة^(٥) .

أما النحل فضريبته عن كل مائة خلية عشرة أرتال عسل بالمصري ، ومقدار ما يتحصل منه في السنة من خمسة قناطير عسل إلى ستة قناطير ، وعشرون رطلا من الشمع^(٦) ، وكانت هناك ضرائب على مصايد الأسماك منذ عهد عامل الخراج ابن المدير

(١) البيومى إسماعيل: مصادرة الأملاك ، ج١ ص٤٦ .

(٢) أمينة الشوربجي: رؤية الرحالة ، ص ٩٨،٩٩ .

(٣) أمينة الشوربجي: رؤية الرحالة ، ص ٩٨،٩٩ .

(٤) ابن مماتى: قوانين، ص ١٦٠ ، المقرئى: الخطط، ج١ ص١٠٢ .

(٥) أمينه الشوربجي: رؤية الرحالة ، ص ١٠٢ .

(٦) أمينه الشوربجي: رؤية الرحالة ، ص ١٠٢ ، البراوي: حالة مصر ، ص ٣٤٠ .

سنة ٢٤٧ هـ ، وقد أبطلها ابن طولون إلا أن الدولة الفاطمية أعادتها وحصلت من ورائها على أموال طائلة^(١)

العملة في مصر الإسلامية:

كانت دار الضرب بالإسكندرية من أهم دور الضرب في مصر قبل الفتح الإسلامي ، وذلك منذ أن أعاد الإمبراطور جستنيان الأول (٥٢٧-٥٦٥ م) ضرب نقود مصرية في عاصمة البلاد المصرية.

وبعد الفتح الإسلامي ظلت دار الضرب بالإسكندرية تسك بها النقود ، وكانت العملة المتداولة في الدولة العربية الإسلامية هي الدراهم الفارسية وكانت من الفضة ، والدنانير البيزنطية من الذهب ، حيث أقر هذه العملة الرسول ﷺ ، وكذلك أقرها الخليفة أبو بكر الصديق ﷺ^(٢) ، وأول من ضرب النقود في الإسلام هو الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ سنة ١٨ هـ ، وكانت على نقش النقود الكسروية ، وزاد فيها : الحمد لله محمد رسول الله ، وعلى جانب منها اسم الخليفة عمر ﷺ^(٣).

وفى عهد معاوية بن أبي سفيان (٤١-٦٠ هـ/٦٦١-٦٧٩ م) بدأ الصنائع يضربون سكة ذهبية من دراهم ودنانير على الطراز البيزنطي بدار الإسكندرية كما حدث في العاصمة الأموية دمشق^(٤).

وعندما خرج عبد الله ابن الزبير بالحجاز ضرب بمكة دراهم مستديرة ، وضرب أخاه مصعب النقود أيضا في الكوفة بأمر منه وذلك سنة ٧٠ هـ/٦٨٩ م وقد أبطلها الحجاج بن يوسف الثقفي عندما أتى واليا على العراق من قبل عبد الملك بن مروان^(٥).

(١) المقرئزي: الخطط ، ج١ ص ١٠٣ ، ١٠٤ ، البراوي: حالة مصر ، ص ٣٤٠ ، ٣٤٨ .
(٢) المارودي : الأحكام ، ص ١٤٨ ، البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٤٧١ ، عبد الرحمن فهمي : فجر السكة ، ص ٣٢ ، السيد أبو سديرة: الحرف والصناعات ، ص ١٨٠ .
(٣) عبد الرحمن فهمي : فجر السكة ، ص ٣٦ .
(٤) جروهمان: أوراق البردي ، ج٦ ص ١٥٧ .
(٥) المقرئزي: النقود ، ص ٤-٦ .

ولكن هذه النقود التي سكتها خلفاء الدولة الإسلامية وأمرؤها لم تثبت على وزن واحد، بل كانت متغيرة الأوزان^(١) بجانب أنها كانت تستعمل مع النقود الأجنبية جنباً إلى جنب، حيث لم تقض هذه العملة على النقود الأجنبية حتى جاء عبد الملك بن مروان الذي أراد أن يصلح العملة ويوحدها في جميع أنحاء الدولة الإسلامية ويستغنى عن النقود الأجنبية^(٢)، أما دار الضرب التي تم تأسيسها في القسطنطينية بالقرب من جامع عمرو فأغلب الظن أن الوالي عبد العزيز بن مروان أول من اتخذ ذلك، حيث أرسل الخليفة عبد الملك بن مروان إلى أخيه عبد العزيز واليه على مصر سنة ٧٦هـ/٦٩٥م أن يأمر الصناع والمشرفين على دور الضرب بسك العملات بالصبغة الإسلامية^(٣).

وقد بدأ عبد الملك إصدار العملة الإسلامية سنة ٧٤هـ/٦٩٣م حيث أصدر دنائره الذهبية التي عرفت باسم الدمشقية، ثم أمر بضرب الدراهم سنة ٧٥هـ/٦٩٤م، ثم أمر بتعميم العملة الإسلامية في جميع الولايات سنة ٧٦هـ/٦٩٥م^(٤).

وكان أقدم نقد وردت عليه كلمة (مصر) هو فلس ضربه الخليفة عبد الملك بن مروان، وفلس ضربه والي مصر عبد الله بن عبد الملك بن مروان (٨٤-٩٠هـ/٧٠٣-٧٠٨م)، وهو يحمل مكان الضرب مصر، وفلس من عهد مروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين ضرب على يد والي مصر عبد الملك بن مروان اللخمي سنة ١٣٢هـ/٧٤٩م^(٥).

وقد وردت مصر على أنها القطر كله مع أسماء المدن التي ضربت فيها الفلوس مثل مدينة الفرما، ونبروه، والفيوم وأتريب وأهناس وغيرها، وكانت بمثابة دور ضرب مساعدة تخصصت في ضرب الفلوس النحاسية^(٦)، وضرب فلس بمصر سنة ١٣٣هـ/٧٥٠م على يد

(١) سيدة كاشف: فجر الإسلام، ص ٦٦، الرئيس: الخراج، ص ٣٤٢.

(٢) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٢٤٠، المقرئ: النقود، ص ٦.

(٣) عبد الرحمن فهمي: النقود العربية، ماضيها وحاضرها، ص ٤٤.

(٤) أبو المحاسن: النجوم، ج ١ ص ١٧٦.

(٥) محمد أبو الفرج العشي: مصر، القاهرة على النقود العربية الإسلامية، بحث ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ

القاهرة، ١٩٦٩، دار الكتب القاهرة، ١٩٧١، ج ٢ ص ٩٠٨.

(٦) محمد العشي: مصر، القاهرة على النقود، ص ٩٠٩، السيد أبو سديرة: الحرف والصناعات، ص ١٨٣.

عبد الملك بن يزيد والى مصر (١٣٣-١٣٦هـ/٧٥٠-٧٥٣م) ثم فلس آخر عباسي سنة ١٦٧هـ/٧٨٣م على يد إبراهيم بن صالح والى مصر (١٦٥-١٦٧هـ).

وفى عهد الطولونيين انعكس الرواج الاقتصادي الذي شهدته مصر على عملتها فقد سك أحمد بن طولون ديناراً ذهبياً خاصاً به ومستقلاً عن الدينار العباسي وذلك سنة ٢٢٦هـ/٨٤٠م عرف بالدينار الأحمدي^(١).

وقد اهتم الإخشيد بأمر دار الضرب وكان يشرف عليها بنفسه أحياناً وعنى بالنظام فيها ، وقد حسن حال مصر على يديه وأمر بضرب الدينار الإخشيدي^(٢) ، وذلك سنة ٣٢٩هـ/٩٤٠م حينما فكر في الاستقلال التام عن الخلافة العباسية واتخاذ نقش السكة كإحدى شارات الملك.

أما خلال العصر الفاطمي فقد أراد جوهر الصقلي أن يفتح عهداً جديداً بضرب الدينار المعزى منذ دخوله البلاد سنة ٣٥٨هـ/٩٦٨م الذي نقش عليه في أحد وجهيه : دعي الأمام لتوحيد الإله الصمد . المعز لدين الله أمير المؤمنين . ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة ، وعلى الوجه الثاني : لا اله إلا الله محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ، على أفضل الوصيين ، وزير خير المرسلين^(٣) ، ولكن الناس ظلوا يتعاملون بالراضي . نسبة إلى الخليفة الراضي بالله العباسي . فلما قدم المعز من بلاد المغرب سنة ٣٦٢هـ/٩٧٢م عهد إلى يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن بالإشراف على الخراج فامتنع الوزير أن يأخذ إلا الدينار المعزى ، فاتضع الدينار الراضي وانحطت قيمته بمقدار الربع^(٤).

(١) المقرئى: النقود الإسلامية، ص ١٢.

Stanly: catalogue of the collection of Arabic coins..., p 135.

(٢) سيدة كاشف: عصر الإخشيديين، ص ٢٠٤.

(٣) القلقشندي: صبح، ج ٣، ص ٤٦٨، إبراهيم ايوب: التاريخ السياسي الفاطمي، ص ١٧٢.

(٤) المقرئى: اتعاظ الحنفا، ص ١٧٢، ١٩٩، الكرملى: النميات، ص ٥٨.

وكان المعز لدين الله قد حمل معه السبائك الذهبية في هيئة أحجار الطواحين المستديرة وذلك حين قدومه لمصر سنة ٣٦٢هـ/٩٧٢م ، وقدرت هذه السبائك بنحو ثلاثة وعشرين مليون دينار أعاد المعز ضربها من جديد في دار الضرب بالفسطاط ، وهكذا نشطت حركة سك الدنانير والعملات الأخرى بعد أن حملت الحكومة الفاطمية الناس على التعامل بالدنانير الفاطمية^(١).

وفى عهد الحاكم بأمر الله تم ضرب دراهم جديدة واتخاذها وحدة للتعامل وأن تكون مساعدة فقط ، وكانت قيمة هذه الدراهم ثمانية عشر درهماً بدينار^(٢) وكان الهدف منها تيسير التعامل فى السلع القليلة الثمن.

وقد أمدنا ابن مماتي بعيار الدراهم التي كانت تضرب بمصر حيث كان يتم سبك ٣٠٠ درهم من الفضة مع ٧٠٠ درهم من النحاس الأحمر ويسبك ذلك حتى يصير ماء واحد ، ثم يصب قضيباناً ويقطع من أطرافها خمسة عشر درهماً ثم تسبك فإن خلص منها أربعة دراهم ونصف درهم من كل عشرة دراهم ، وإلا أعيدت إلى أن يصح العيار ثم تختتم^(٣).

وقد هبطت القيمة الشرائية للدراهم سنة ٣٩٧هـ/١٠٠٦م ، حيث بيعت ٣٤ درهماً بدينار^(٤) ، وفى عهد الخليفة الأمر ضرب بمصر نوعاً من المسكوكات الفضية المشهورة بالأمرية ، وذلك سنة ٤٩٧هـ/١١٠٣م ، وقام الأمر بتأسيس دارين للضرب ، في القاهرة سنة ٥١٦هـ/١١٢٢م بجهة القشاشين قرب الجامع الأزهر سميت بالدار الأمرية ، وفى مدينة قوص سنة ٥٢٤هـ/١١٢٩م^(٥).

(١) المقرئى: اتعاط الحنفا ، ص ١٣٣ ، أبو سديرة: الحرف ، ص ١٩١ .

(٢) المقرئى: إغاثة الأمة ، ص ٦٤ ، ٦٥ ، الكرملى: علم النميات ، ص ٥٩ .

(٣) ابن مماتي: قوانين الدواوين ، ص ٣٣١ ، راشد البراوى: حالة مصر ، ص ٣٠٥ .

(٤) المقرئى: إغاثة الأمة ، ص ٦٤ .

(٥) أبو المحاسن: النجوم ، ج ٤ ص ٥٣ ، المقرئى: الخطط ، ج ٢ ص ١٩٤ .

وتعددت دور الضرب أواخر أيام الفاطميين فأصبحت في الإسكندرية والفسطاط والقاهرة وتنيس وقوص ، واستمرت دور الضرب في عملها إلى أن بدأت موارد الذهب في النضوب بمنطقة العلاقى وذلك فى عهد الخليفة العاضد ، كما حرمت خزانة الدولة من الأموال التي كانت تحصل من مدينة تنيس سنوياً لما كانت تصدره من الثياب ، وذلك نتيجة لنهب الصليبيين لها في أواخر العصر الفاطمي^(١).

وكان انعدام الذهب والفضة السبب الرئيسي في تعطل دور الضرب المصرية ، ولم تجد من المعادن النفيسة أو من المقادير ما يسمح لها باستمرار نشاطها وضربها للدنانير الذهبية والدراهم الفضية ، ولذا ضربت الدراهم السود التي صنعت من النحاس مع قليل من الفضة^(٢).

(١) المقرئى: إغائة الأمة ، ص ٦٥
(٢) راشد البراوى: حالة مصر ، ص ٣٠٨.